

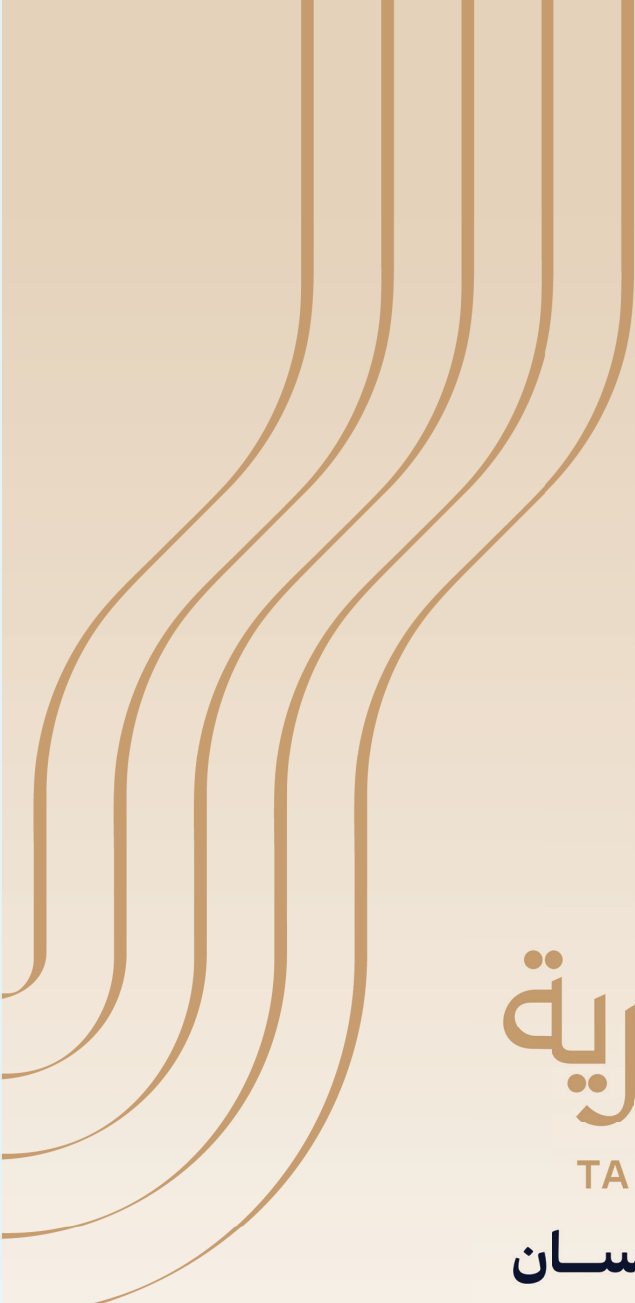
TALAL FOUNDATION
الاستثمار في الإنسان

من الجاني؟ ومن الضحية؟



سلسلة إصدارات مؤسسة
الأمير طلال بن عبد العزيز الخيرية

فبرایر - ۲۰۲۵ م



طالال الخيرية

TALAL FOUNDATION

الاستثمار في الإنسان

محتويات التقرير



٥	أولاً: المقدمة
٧	ثانياً: الأهداف
٨	ثالثاً: الأرقام
٩	رابعاً: الجولة
١٠	خامساً: استقبال أمين عام أوقاف طلال
١١	سادساً: المتحدثون
١٢	سابعاً: المشاركون في حلقة النقاش
١٣	ثامناً: المحاور
١٤	المحور الأول: عناية أوقاف طلال بقطاع رعاية الطفولة
١٦	كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن طلال
٢٠	المحور الثاني: استعراض جهود وزارة البلديات والإسكان في تحويل المحتاجين إلى منتجين
٢١	المحور الثالث: استعراض جهود مجلس شؤون الأسرة، في تحليل أسباب تسول الأطفال
٢٢	المحور الرابع: استعراض جهود «وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في مواجهة مشكلة الأطفال المتسولين»
٢٤	المحور الخامس: مراجعة قانونية للأنظمة واللوائح المتعلقة بالأطفال المتسولين
٢٥	المحور السادس: جهود لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بهيئة حقوق الإنسان في توعية المجتمع وتنقيفه إزاء التسول
٢٦	المحور السابع: ماذا قدم القطاع غير الربحي لمواجهة مشكلة الأطفال المتسولين
٢٨	المحور الثامن: الجهود الإعلامية لمواجهة مشكلة تسول الأطفال
٢٨	تاسعاً: الحوار
٣٤	تعقيب سمو الأمين العام
٣٥	التوصيات

طلال الخيرية

TALAL FOUNDATION

الاستثمار في الإنسان



أولاً: المقدمة:



أقامت «طلال الخيرية»، في فبراير ٢٠٢٥م حلقة نقاش موسعة لمناقشة مشكلة الأطفال المتسولين، وسبل التعامل معها توعوياً وأمنياً وتشريعياً، وقد ترأس صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال الأمين العام لأوقاف طلال حلقة النقاش. وبحضور صاحبة السمو الملكي الأميرة نوف بنت خالد بن طلال آل سعود الأمين العام لطلال الخيرية، وصاحبة السمو الملكي الأميرة نجود بنت هذلول بن عبد العزيز مستشار وكيل وزارة البلديات والإسكان، وسعادة د. ميمونة آل خليل الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة، وسعادة المهندس أحمد الحديثي وكيل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وقد شهدت الحلقة مشاركات لافتة ضمت نخبة من أصحاب السمو الملكي وأصحاب العالي والسعادة، وعدد من ممثلي القطاع العام والخاص والقطاع غير الربحي، وجمعيات ومؤسسات رعاية الطفولة.

وجاء انعقاد حلقة النقاش ضمن جهود طلال الخيرية في مناقشة القضايا الاجتماعية التي لها تأثير وعلى مختلف شرائح المجتمع، في المملكة العربية السعودية.

وتعد **مشكلة الأطفال المتسولين**، إحدى المشكلات التي تمثل انتهاكاً لحقوق الطفل، وتحرمه من توفير الحياة الكريمة له، وتنتهك، حقوقه في التعليم والصحة والرعاية.





وناقشت الحلقة الأبعاد المختلفة **لمشكلة الأطفال المتسولين**، وسبل حماية الأطفال من الاستغلال في التسول، والإسهام في الوصول إلى حلول لهذه المشكلة، وبالتالي الحد منها، كما توصلت الحلقة إلى مجموعة من التوصيات، وحثت الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص وكذلك المؤسسات الخيرية والبرامج الحكومية للمساهمة في الحد من هذه المشكلة. ودعت الحلقة إلى رفع مستوى الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع بمدى خطورة استغلال الأطفال في التسول، **والجدير بالذكر أن الأنظمة في المملكة العربية السعودية تشدد في الحفاظ على حقوق الطفل وحمايته، وتمنع استغلاله في أي عمل غير إنساني، حفاظاً على سلامته، بهدف توفير بيئة سليمة تساهم في نمو الطفل وتطويره على النحو الأمثل.**



ثانياً: الأهداف

وضعت طلال الخيرية عدداً من المستهدفات لحلقة النقاش ومن أبرزها الآتي:

الهدف الأول:

تسليط الضوء على **مشكلة الأطفال المتسولين**، وإبراز أهم أسبابها وكيفية القضاء على هذه المشكلة.



الهدف الثاني:

الوصول إلى حلول ومبادرات مبتكرة تعزز من الجهود العملية والعلمية التي تبذلها الجهات ذات العلاقة في سبيل استئصال الآثار السلبية الناتجة عن **مشكلة الأطفال المتسولين** لأجل حماية المجتمع.



الهدف الثالث:

إثراء النقاش حول **مشكلة الأطفال المتسولين**، ولفت الأنظار إليها بهدف بذل مزيد من الجهود من القطاعين العام والخاص والقطاع الثالث، والجهات ذات العلاقة، للقضاء على هذه المشكلة، بصورة كاملة.



الهدف الرابع:

زيادة معدلات الوعي المجتمعي من خلال بث حملات توعوية وإرشادية وتثقيفية، للكشف عن مدى خطورة **مشكلة الأطفال المتسولين**.



الهدف الخامس:

التعريف بمدى خطورة **استغلال الأطفال في التسول** وما ينتج عن ذلك من حرمانهم من حقوقهم الأساسية في التعليم والصحة والرعاية.



الهدف السادس:

الوصول إلى رؤى واضحة وتوصيات محددة حول **مشكلة الأطفال المتسولين**، بما يُعزز الجهود التي تقوم بها الجهات ذات العلاقة، في استئصال هذه الظاهرة الخطيرة.



ثالثاً الأرقام:



شارك في حلقة النقاش نحو (٢٠) مشاركاً، مثلوا مختلف المستويات من القطاعين العام والخاص والقطاع الثالث.



قدمت في الحلقة (٦) أوراق عمل في الأبعاد القانونية والإعلامية والتوعوية.



خرجت حلقة النقاش بـ (١٦) توصية غطت المحاور التي تناولها المشاركون.



رابعاً الجولة:



قبل انطلاق حلقة النقاش، قام المشاركون بجولة، زاروا خلالها معرض الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود، واطلعوا على ما تضمنه المعرض من محتويات ومقتنيات، وتعرفوا على الإرث التاريخي والاجتماعي والاقتصادي للأمير طلال-رحمه الله-، كما تعرفوا على جهوده وأعماله الخيرية، ومسيرته في مجالات التنمية محلياً وإقليمياً وعربياً ودولياً.

وفي ختام الجول عبر المشاركون عن إعجابهم بما تضمنه المعرض من إرث ومقتنيات قيمة تعكس الجهود الخيرية والإنسانية الكبيرة التي قام بها الأمير طلال-رحمه الله-.

من جانبه، أعرب المدير التنفيذي لمؤسسة الأمير طلال بن عبد العزيز الخيرية د. ممدوح الحوشان، قبل انطلاق أعمال الحلقة عن ترحيبه بالمشاركين والمشاركات في حلقة النقاش، وعبر لهم نيابة عن المؤسسة ومجلس أمنائها، عن الشكر والتقدير على استجابتهم بالمشاركة في الحلقة، متمنياً أن تشهد الحلقة نقاشات ثرية وتخرج بتوصيات تساعد في الإسهام في حل مشكلة تسول الأطفال.



خامساً: استقبال أمين أوقاف طلال:



حلقات النقاش تُسهم في تطوير خدمات وأعمال القطاع الخيري

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال الأمين العام لـ «أوقاف طلال»، المشاركين في حلقة النقاش، مرحباً بمشاركتهم في الحلقة، ومعبراً لهم على شكره وتقديره وامتنانه على الاستجابة بالمشاركة، وأكد سموه على الأهمية الكبيرة لعقد حلقات النقاش وما تخرج به من رؤى وتوصيات في القضايا التي تهم المجتمع، خاصة قضايا الطفولة والأمومة، والتي تساعد في طرح الحلول المبتكرة حول القضايا.

وأكد سموه، اهتمام المؤسسة بإيصال التوصيات التي تصدر عن كافة الحلقات التي تنظمها المؤسسة، إلى الجهات المعنية، بهدف الإسهام في تطوير أعمال القطاع الخيري، والارتقاء بخدماته.

من جهتهم، عبر الضيوف المشاركون عن شكرهم وتقديرهم لسموه، ولـ «طلال الخيرية»، على ما تقدمه من جهود خيرية ومبادرات في مجال العمل الخيري، بجانب جهودها التوعوية والتثقيفية، وإبرازها للدور المميز الذي يقوم به القطاع غير الربحي.



سادساً المتحدثون:

تحدث في حلقة النقاش عددٌ من المتحدثين الرئيسيين من أصحاب السمو
والمعالي والسعادة الذين تناولوا أبعاد الموضوع وهم على النحو الآتي:



استعراض جهود مجلس شؤون
الأسرة في مجال الحد من مشكلة
تسول الأطفال

د. ميمونة بنت خليل آل خليل
الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة



استعراض جهود وزارة البلديات والإسكان
في تحويل المحتاجين إلى منتجين

صاحبة السمو الملكي
الأميرة نجود بنت هذلول بن عبدالعزيز آل سعود



عناية أوقاف طلال بقطاع
الطفولة

صاحب السمو الملكي
الأمير عبدالعزيز بن طلال
أمين عام أوقاف طلال



استعراض جهود لجنة مكافحة
جرائم الاتجار بالأشخاص بهيئة
حقوق الإنسان لمواجهة مشكلة
تسول الأطفال وعرض مبادراتها.

أ. محمد بن عبد الرحمن المصري
أمين عام لجنة مكافحة جرائم الاتجار
بالأشخاص



إجراء مراجعة قانونية للأنظمة
واللوائح ذات الصلة بمشكلة
الأطفال المتسولين، وتحديد
التعديلات المقترحة عليهم.

د. عبد العزيز بن أحمد المزني



جهود وزارة الموارد البشرية والتنمية
الاجتماعية لمواجهة مشكلة تسول
الأطفال وعرض مبادراتها.

م. أحمد بن حمد الحديثي
وكيل وزارة الموارد البشرية والتنمية
الاجتماعية المساعد للتأهيل والتوجيه
الاجتماعي



الجهود الإعلامية لمواجهة مشكلة
تسول الأطفال.

د. مناحي بن نايف الشيباني
محرر الشؤون الأمنية بصحيفة
الرياض



استعراض سبل إسهام القطاع
غير الربحي في مواجهة مشكلة
تسول الأطفال؟

فهد بن عبدالرحمن الربيع
المدير التنفيذي لجمعية درر لرعاية
الطفولة



استعراض سبل إسهام القطاع
غير الربحي في مواجهة مشكلة
تسول الأطفال؟

سليمان محمد العجلان
المدير التنفيذي لجمعية ابتسام
لمكافحة الاتجار بالبشر

سابعاً: المشاركون:



شارك في حلقة النقاش عدد من القيادات البارزة في الجهات الحكومية والخيرية ذات الصلة، ومن أبرزهم الأسماء الآتية:



محمد بن عبد العزيز السعد

الهيئة العامة للأوقاف
مدير عام المصارف والبرامج التنموية



سارة بنت عصام المهيدب

المدير التنفيذي لمؤسسة المهيدب
لخدمة المجتمع



د. مستورة بنت عبيد الشمري

عضو مجلس الأمناء - طلال الخيرية



د. ممدوح بن محمد الحوشان

المدير التنفيذي لطلال الخيرية



د. حمد بن محمد الرزين

قاضي الاستئناف سابقاً مستشار
قانوني حالياً



د. تهاني بنت عبد الرحمن الصغبر

الإدارة العامة للمسؤولية المجتمعية
والعمل التطوعي بوزارة التعليم



د. محمد بن عبد الرحمن العيسى

المدير التنفيذي للجمعية الوطنية
للخدمات المجتمعية "أجود"



أ.د. بدر بن ناصر الفحطاني

عضو هيئة تدريس جامعة الملك
سعود



أ. مشاعل فيصل الرشيد

المدير التنفيذي لمؤسسة أحياءها



د. سلمان بن زيد العنقري

مساعد المدير التنفيذي - طلال الخيرية



د. بندر بن حمود السويلم

رئيس لجنة الطفولة بمجلس
شؤون الأسرة



د. همام بن عبد الرحمن الحارثي

أكاديمي متخصص في قضايا الطفولة
المشرف العام لشركة حلول الطفولة

طلال الخيرية

TALAL FOUNDATION

الاستثمار في الإنسان

طلال الخيرية

TALAL FOUNDATION



المحاور





المحور الأول:

عناية أوقاف طلال بقطاع رعاية الطفولة



”

(من موارد طلال الخيرية.. مخصصة لرعاية الأطفال!)

% ٥٠

“

استهلت حلقة النقاش بكلمة من صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال الأمين العام لـ (أوقاف طلال)، مرحبا في بدايتها بمشاركة أصحاب السمو والمعالى والسعادة وممثلي القطاع الخيري وغير الربحي والأكاديميين، في أعمال الحلقة، وشاكرًا لهم استجابتهم وحرصهم على المشاركة.

وأكد سموه أن «أوقاف طلال»، اهتمت منذ تأسيسها في ٢٠٢١م بملف رعاية الطفولة، وخصصت له ٥٠% من مواردها واهتمامها، مطالبًا بتضافر **الجهود** والعمل على إيجاد الحلول والمبادرات التي تُقلل من مشكلة «الأطفال المتسولين»، للإسهام في حماية مجتمعنا وأطفالنا وبلادنا من الآثار المترتبة على هذه المشكلة.

وقدم سمو الأمين العام جُملة من النتائج الجوهرية التي توصلت إليها «طلال الخيرية» والتي من شأنها العمل على الإسهام في مكافحة مشكلة الأطفال المتسولين، والقضاء على الجهات التي تستغلهم في التسول. وقال سموه إن «أوقاف طلال»، مستعدة لدعم المبادرات الهادفة إلى القضاء على مشكلة الأطفال المتسولين، عبر تطوير المشاريع، أو تنظيم حلقات النقاش، أو التعاون مع الجهات الحكومية، وغير الربحية لتنفيذ الحلول المبتكرة.

وأشار سموه لاهتمام «طلال الخيرية»، بتمويل الدراسات العلمية حول هذه المشكلة، وما قدمته من مبادرات توعوية لتوعية شرائح المجتمع المختلفة، بهذه المشكلة، كما أشار سموه لوجود عدة عقبات إجرائية وتمويلية تقلل من حماس الجمعيات الخيرية لإدارة مراكز الإيواء الخاصة بالأطفال المتسولين، وذلك رغم الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية لدعم القطاع غير الربحي.

وأكد سموه قائلاً: «إننا نتطلع اليوم إلى حوارٍ عفوي شفاف، يضع يده على أصل وجوهر «مشكلة الأطفال المتسولين» ويشخصها كما هي دون تهويل، أو تهوين، ويُحدد سُبُل التعامل معها تشريعياً وتنظيمياً وميدانياً، ويصدر عنه توصيات وأفكار محددة يُمكن لكل الحاضرين - حسب الاختصاص - العمل على تنفيذها في أرض الواقع - بحول الله-».

وأعلن سموه عن استعداد المؤسسة لحشد جهود المؤسسات الأهلية المهتمة بالطفولة ضمن مجتمع «مؤسسات الطفولة»، والذي يضم (١٥) مؤسسة أهلية من مختلف مناطق المملكة. وعبر سمو الأمين العام، في ختام كلمته، عن تطلعه بأن تخرج نقاشات الحلقة برؤية شاملة ومبادرات إيجابية حول هذه القضية.



«النص الكامل لكلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن طلال»



صاحبة السمو الملكي
الأميرة نجود بنت هذلول بن عبد العزيز
سعادة الدكتورة ميمونة آل خليل
أمين عام مجلس شؤون الأسرة
سعادة الأستاذ أحمد الحديثي
وكيل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
أصحاب السمو والسعادة

سلمها الله
سلمها الله
سلمه الله
سلمهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

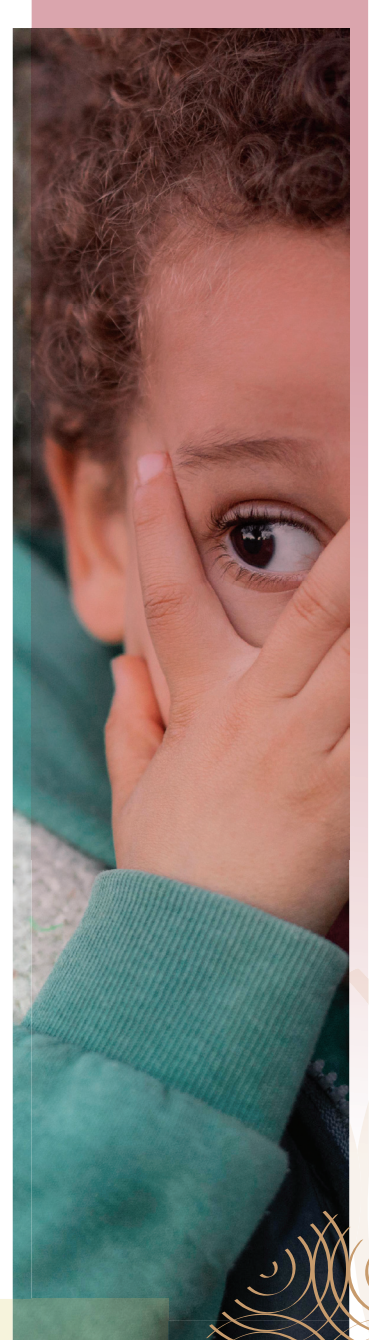
وأسعد الله أوقاتكم بالمسررات

وأهلاً وسهلاً بكم جميعاً في «أوقاف طلال»، أشكر لكم استجابتكم الكريمة لدعوتنا، وتشريفكم لنا اليوم لندقق معاً موضوعاً إنسانياً بالغ الأهمية، ولتضافر جهودنا في العمل على إيجاد الحلول والمبادرات التي تُقلل من مشكلة «الأطفال المتسولين»، ولنسهم -كلٌّ حسب اختصاصه- في حماية مجتمعنا وأطفالنا وبلادنا من الآثار المترتبة على هذه المشكلة.

أصحاب السمو والمعالى والسعادة:

إننا نتطلع اليوم إلى حوارٍ عفوي شفاف، يضع يده على أصل وجوهر «مشكلة الأطفال المتسولين» ويشخصها كما هي دون تهويلٍ، أو تهوين، ويُحدد سبل التعامل معها تشريعياً وتنظيمياً وميدانياً، ويصدر عنه توصيات وأفكار محددة يُمكن لكل الحاضرين -حسب الاختصاص العمل على تنفيذها في أرض الواقع- بحول الله-.

إنني سأجنب الحديث عن الآثار المدمرة لـ «مشكلة الأطفال المتسولين»، أمنياً واجتماعياً واقتصادياً، وذلك لأنني بحضرة خبراء وقيادات واعية ومطلعة على تفاصيل الأمور، ولأننا قد تجاوزنا مرحلة «إدراك الأهمية»، لمرحلة «المواجهة والعمل».



الإخوة الأفاضل:

لقد اهتمت «أوقاف طلال» منذ تأسيسها في ٢٠٢١م بملف رعاية الطفولة، وسخرت وخصصت له ٥٠٪ من مواردها واهتمامها، وتضمنت الخطة الاستراتيجية لمؤسستها الخيرية «طلال الخيرية» أربعة أهداف تتعلق بتوفير مقومات الحياة الكريمة للطفل في بلادنا.

وبتوجيه من أوقاف طلال وبمباركة من مجلس أمناء «طلال الخيرية»، منذ مطلع (عام ٢٠٢٤)، جعلنا معالجة مشكلة «الأطفال المتسولين» أولوية قصوى، حيث تواصلنا مع المسؤولين والخبراء والمهتمين من القطاع الحكومي والخاص وغير الربحي.

وخصصنا مساراً من مسارات المنح للمبادرات التنموية لمكافحة هذه المشكلة، كما قدمنا الدعم المباشر لعدد من الجمعيات الصديقة للتوعية بمشكلة الأطفال المتسولين، وتوفير المأوى اللازم لهم وفق النظام.

بالإضافة إلى ذلك تعاوننا مع شرطة منطقة الرياض لمواجهة مشكلة الأطفال المتسولين في الشوارع.

واجتمعنا مع الباحثين والأكاديميين لمتابعة مستجدات البحث العلمي حول هذه القضية ووقعنا مذكرة تفاهم مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية للأطفال المتسولين. وبعد هذه الجهود توصلنا إلى جملة من النتائج الجوهرية:

❖ أولاً: الحاجة إلى تنسيق الجهود الحكومية:

رغم إدراك الجهات الحكومية لحجم هذه المشكلة وأسبابها وسعيها لحل هذه المشكلة إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق والتعاون بما يوسع دائرة تطبيق الأنظمة، وبما يقضي على بعض الثغرات الإجرائية.

❖ ثانياً: حجم المشكلة الفعلي:

الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن حجم المشكلة الفعلي أقل بكثير من التصور المبدئي/ أو من الانطباع العام لدى المهتمين بالموضوع.

ويبدو لنا أنّ هذا التعارض يرجع إلى عدد من العوامل ولعلّ من أهمها تباين التصنيف المستخدم في تكييف حالات الأطفال المتسولين في الشوارع، هل هم أطفال متسولون؟ أم باعة مخالفون؟



وقد نجم عن هذا الاختلاف في التصنيف، اختلاف في تكييف الوضع النظامي للحالة، وبالتالي في الإجراءات اللاحقة معها، كما نجم عنه اختلاف في تحديد حجم المشكلة وآثارها وطرق التعامل معها.

❖ ثالثاً: دور القطاع غير الربحي:

اهتمام الجهات غير الربحية بمشكلة الأطفال المتسولين لا يزال دون المستوى المأمول، إذ لم تتلقى «طلال الخيرية»، سوى أربعة طلبات فقط ضمن المسار المخصص لهذه القضية، مقارنة بتسعين طلباً للمسارات الأخرى، كما لا توجد جمعيات خيرية متخصصة لرعاية الأطفال المتسولين.

❖ رابعاً: الحاجة إلى دور إيوائية مؤقتة:

نرى ضرورة إنشاء دور إيوائية مؤقتة لاستضافة الأطفال المتسولين وضحايا الاتجار بالبشر، لحين الانتهاء من الإجراءات النظامية مع المتسربين في استغلالهم، على أن تكون هذه الدور تحت إشراف القطاع غير الربحي، بالتعاون منظم مع الجهات الحكومية.

❖ خامساً: تعزيز الإطار التشريعي:

هناك حاجة لتنظيم حلقات نقاش وورش عمل قانونية لبحث سبل معالجة تسول الأطفال، بالأنظمة واللوائح، بما يعزز التكامل بين الجهات المعنية ويقضي على الازدواجية.

❖ سادساً: تحديات القطاع غير الربحي:

رغم سعي وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتعزيز التعاون مع القطاع غير الربحي، إلا أن هناك عقبات إجرائية وتمويلية تقلل من حماس الجمعيات لإدارة مراكز الإيواء الخاصة بالأطفال المتسولين، مما يستدعي حلولاً مبتكرة لتشجيع الجمعيات على الاهتمام بهذه القضية.

أصحاب السمو والمعالى والسعادة:

في «أوقاف طلال» نحن مستعدون لدعم المبادرات الهادفة إلى القضاء على مشكلة الأطفال المتسولين، سواء من خلال تطوير المشاريع، أو تنظيم حلقات النقاش، أو التعاون مع الجهات الحكومية، وغير الربحية لتنفيذ الحلول المبتكرة.

كما نعلن عبر «طلال الخيرية» عزمنا على حشد جهود المؤسسات الأهلية المهتمة بالطفولة ضمن مجتمع «مؤسسات الطفولة» والذي يضم (١٥) مؤسسة أهلية من مختلف مناطق المملكة. ولدينا القدرة على تنفيذ بعض المبادرات المزمع إطلاقها ضمن الخطة الوطنية لمكافحة التسول.

علاوة على ذلك، نهتم بتمويل الدراسات العلمية حول هذه المشكلة، وقد مولت «طلال الخيرية»، عدة مبادرات حول هذا المجال، من أبرزها:

تأسيس دار إيواء بجدة مجهزة بـ(٤) غرف لاستضافة الأطفال داخلياً، فاقدى الرعاية الوالدية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم.

حملة إعلامية توعوية بعنوان «تكفى لا تعطيني» استهدفت الحد من تسول الأطفال، عبر المنصات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي.

الحضور الكريم:

إن مشهد الأطفال المتسولين عند إشارات المرور، أو في التجمعات، مؤلم لنا جميعاً، لعلمنا أن وراءهم «مستغلون» يتاجرون ببراءتهم، ومستغلين تعاطف المجتمع لجمع الأموال بطرق غير مشروعة.

ومع ذلك أنا على يقين أنه بتعاوننا جميعاً سنتمكن من احتواء هذه المشكلة، وجعلها من الماضي،

أكرر شكري لكم على حضوركم وانطلع من خلال نقاشاتنا اليوم أن نخرج برؤية شاملة ومبادرات إيجابية تنير الطريق لمستقبل أطفال بلادنا الحبيبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



المحور الثاني:

استعراض جهود وزارة البلديات والإسكان في تحويل المحتاجين إلى منتجين



جاهزون لدعم أي مشروع للحد من مشكلة التسول ولابد من عمل دائم ومستمر وتوثيق الجهود وضرورة توضيح الجهود التي تقوم بها الجهات المختصة في الدولة.

- سمو الأميرة نجود بنت هذلول بن عبد العزيز

ابتدرت صاحبة السمو الملكي الأميرة نجود بنت هذلول بن عبدالعزيز الحديث، باستعراض سموها لجهود الوزارة، في الحد من مشكلة تسول الأطفال، والمبادرات المقدمة في هذا الإطار، حيث أشادت خلال حديثها بالجهود المميزة والمقدرة والمبادرات التي ظلت تقدمها «طلال الخيرية»، في مجال رعاية الطفولة وحفظ حقوقه الاجتماعية والصحية والنفسية.

وأوضحت سموها الفرق ما بين البائع الجائل والمتسول وفقا لاشتراطات الوزارة، وذلك انطلاقا من كونها المشرف العام على مشروع تطوير وتمكين الباعة الجائلين في وزارة البلديات والإسكان، وبينت أن من أبرز هذه الاشتراطات، يتمثل في أن البائع الجائل عمره في ١٨ سنة وأي شخص دون الـ ١٨ سنة لا يعتبر بائعا جائلا، والشرط الثاني أن البائع الجائل ثابت، وفي ذات الوقت يتنقل إما بعربة طعام، أو بكشك، والباعة الجائلون بذلك يمثلون ٣ فئات، أما الذي يتنقل بين الإشارات لا يعتبر ضمن الباعة الجائلين، مشيرة إلى منظر الأطفال المتسولين الذين يستغلهم البعض، أمر محزن، حيث من المفترض يكونوا داخل الفصول الدراسية.

وأكدت سمو الأميرة نجود أنها هي وفريق عملها جاهزون للمشاركة في أي مبادرات تهدف للحد من هذه المشكلة التي نتمنى أن لا تكون ظاهرة، وأهمية العمل بشكل دائم ومستمر، مع ضرورة توضيح الجهود التي تقوم بها الجهات المختصة في الدولة والتي تشرع فيها في الوقت الحالي.

وشددت صاحبة السمو الملكي الأميرة نجود بنت هذلول بن عبدالعزيز على ضرورة الحاجة الملحة إلى حملة توعوية حول هذه المشكلة، بجانب التعريف بما تقوم الدوائر الحكومية من عمل، وذلك للحد من هذه المشكلة.



المحور الثالث:

استعراض جهود مجلس شؤون الأسرة، في تحليل أسباب تسول الأطفال

من جهتها، قدمت د. ميمونة بنت خيل آل خليل الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة استعراضاً شاملاً عن جهود المجلس في مجال رعاية الطفولة، بجانب استعراضها لجهود المجلس في مجال الحد من مشكلة تسول الأطفال، انطلاقاً من كون الطفل يمثل أحد أبرز أفراد الأسرة التي يتكون منها المجتمع، مستعرضة وجهة نظر المجلس حول مشكلة الأطفال المتسولين ومالها من تأثير على المجتمع، وحقوق الطفولة، مشيرة لبعض الدراسات والبحوث المتعلقة بهذه المشكلة، رغم قلتها.



وقالت د. ميمونة، نحن نريد أن نبين ونرصد عدة حقائق عن الأطفال المتسولين، حيث إننا في مجلس شؤون الأسرة ننظر إلى هذا الموضوع في أكثر من جانب، مشيرة لقلة الدراسات حول هذه المشكلة، مع ضرورة إعادة النظر في هذه المشكلة، بهدف تحليلها بدقة.

نؤكد على أهمية إنفاذ حملة تثقيفية وتوعوية لأفراد المجتمع باستخدام جميع القنوات مع التركيز على سلوكيات أفراد المجتمع تجاه التعامل مع المتسولين.

- د. ميمونة آل خليل

وأكدت الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة، إلى أنه قد حان الوقت لنبدأ ونفكر ونحلل هذه المشكلة،

وأهمية التعامل معها من جانب إعادة التفكير في هذا الموضوع، حيث أن التفكير موجه دائماً للأطفال المتسولين والمستغلين، لكن ماذا لو وجهنا النظر إلى مفاهيم المواطن وأفراد المجتمع، أي أن هناك طرفين في هذا الموضوع، وبشكل مختصر نريد أن نرسل رسائل توثيقية تتضمن حقائق عن استغلال الأطفال والمتسولين، ومدى المعاناة، وبالتالي العمل على توقف هذا الاستغلال، مشيرة إلى قيام أجهزة الدولة باتخاذ سلسلة من الإجراءات لمعالجة هذه المشكلة من خلال الأنظمة والخطط ومن خلال تشكيل لجان تشترك فيها عدة جهات.

وأوضحت د. ميمونة أن المجلس يعمل على دراسة لمعرفة الأسباب التي تتعلق بتحديد هؤلاء الأطفال الذين يتم استغلالهم، وأن الإحصاءات المتوفرة في هذا الصدد حالياً محدودة.

وأكدت د. ميمونة، في ختام كلمتها مدى أهمية تسليط الضوء على هذه القضية، مشيرة لأهمية الحملات التثقيفية والتوعوية لأفراد المجتمع باستخدام جميع القنوات، مع التركيز على سلوكيات أفراد المجتمع تجاه التعامل مع المتسولين، وأن نركز على رسالة محددة وهي أن كل ريال يدفع لطفل متسول، أو أسرة، أو جماعة، أمام مسجد، أو أمام إشارة يؤدي إلى تكريس واستمرار استغلاله ومعاناة الطفل وحرمانه من حقوقه، وهو أيضاً تحدي تنموي وتشويهي مجتمعي.

المحور الرابع:

استعراض جهود «وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية» في مواجهة مشكلة الأطفال المتسولين:

استعرض م. أحمد بن حمد الحديثي وكيل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المساعد للنأهيل والتوجيه الاجتماعي، خلال حديثه في الحلقة، جهود الوزارة لمواجهة مشكلة تسول الأطفال متناولا الأنظمة والقوانين التي تحد من التسول واستغلال الطفل، وكذلك الجهود التوعوية الموجهة لشرائح المجتمع، بجانب مبادرات الوزارة وجهودها في هذا المجال، واستكشافها لحجم مشكلة الأطفال المتسولين.



وفي بداية حديثه تناول م. الحديثي مفهوم التسول والمتسول، مشيراً إلى أن المتسول هو: من يستجدي للحصول على مال غيره دون مقابل، أو بمقابل غير مقصود بذاته نقداً، أو عيناً بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، في الأماكن العامة، أو المحال الخاصة، أو في وسائل التقنية والتواصل الحديثة، أو بأي وسيلة كانت، حيث أن نظام مكافحة التسول يُحظر التسول بصورة وأشكاله المختلفة، مهما كانت مسوغاته.

عدد المتسولين السعوديين ضئيل جداً مقارنة بأعداد المتسولين من الجنسيات الأخرى والذين يشكلون مصدر خطر على المجتمع أمنياً واقتصادياً واجتماعياً.

- م. أحمد الحديثي

وأكد أن هذا الأمر يشمل جميع القنوات، كالبلدات في الأماكن العامة، والأماكن الخاصة، وحتى وسائل التقنية الحديثة، حيث ينتشر حالياً التسول والاستجداء، مثل تسديد الفواتير، أو أي وسائل أخرى شملتتها وبينتها الأنظمة، وأشار إلى أن نظام مكافحة التسول قد قسم الأدوار ما بين وزارة الموارد البشرية ووزارة الداخلية، والتي تتعلق بأدوار رئيسية في التعامل مع المتسولين، موضحاً

أن وزارة الداخلية تختص بالقبض الميداني على المتسولين ويتم التواصل معها، عبر المراكز الأمنية، أو أرقام التواصل.

وعن الأدوار الأخرى للوزارة، قال، م. الحديثي إن الوزارة مسؤولة عن السعوديين والأشخاص المعاقين والأطفال بجميع جنسياتهم مهما كان نوع إقاماتهم، سواء كانت إقامتهم نظامية، أو غير نظامية، فجميع الأطفال وفق النظام حقوقهم مصادرة، ثم تتم دراسة الحالة الاجتماعية للأطفال ودراسة تقديم الخدمات لهم.

وتطرق م. الحديثي لأهمية الوعي المجتمعي، والتعريف بمخاطر التسول النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ما يصاحب ذلك من تحديات، وأهمية توجيه أفراد المجتمع، للآليات التي تحد من هذه الظاهرة.

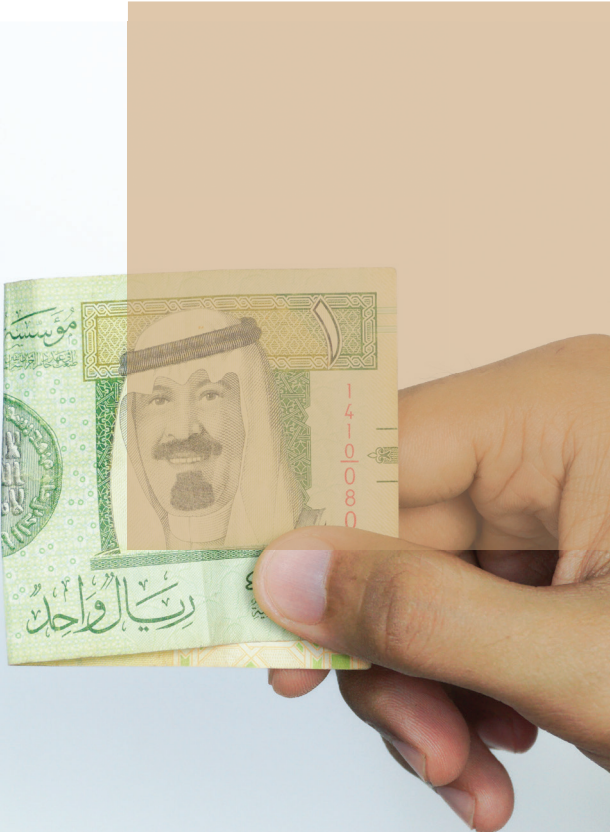
كما تحدث م. أحمد الحديثي عن إنشاء ومهام وواجبات اللجنة الوطنية لمكافحة التسول، مشيراً إلى أنها تضم مجموعة من الجهات الحكومية، والتي تشمل على سبيل المثال وزارة البلديات والإسكان، ووزارات الداخلية والخارجية، والصحة والشؤون الإسلامية، بالإضافة إلى وزارة الإعلام، موضحاً أن أبرز المهام الرئيسية لهذه اللجنة، تتمثل في: التنسيق ما بين القنوات المختلفة حول المعلومات اللازمة، ونشر الوعي، لدى المجتمع، وتأكيد إيصال المعلومات، سواء كان ذلك على مستوى الأنظمة، أو على مستوى الممارسة، بجانب متابعة جهود وأنظمة التسول، بالإضافة إلى تعزيز القدرات، وكذلك مراجعة الأنظمة، سواء باستحداث أنظمة، أو سن أنظمة، أو تعديل على أنظمة قائمة.

وأوضح م. الحديثي أن عدد المتسولين السعوديين ضئيل جداً مقارنة بالأعداد الكبيرة للمتسولين من الجنسيات الأخرى، مؤكداً على أن وجود هؤلاء المتسولين غير السعوديين وهم غالباً غير نظاميين، يشكل مصدر خطر على المجتمع أمنياً واقتصادياً واجتماعياً، لأنهم يؤثرون على المنظومة، وعلى أنظمة حقوق الطفل نسبة إلى ممارساتهم السلبية.

وكشف م. الحديثي عن رصد حالات لتسولين تم القبض عليهم اتضح أن الأطفال الذين معهم ليسوا أبناءهم، وأن معظمهم من أسر مرافقين لهم، وهذا يدل على وجود شبهة الاتجار بالأطفال لاستعطاف الآخرين.

وشدد م. أحمد الحديثي خلال تناوله لعدد من التحديات حول مشكلة المتسولين، على ضرورة الحد من إعطاء المتسولين، موضحاً أن هذا الأمر يمكن أن يكون من خلال رفع وعي المجتمع وتوجيه جميع فئات المجتمع سواء كانوا مواطنين، أو مقيمين، وتوعيتهم بعدم إعطاء المتسولين، مشيراً إلى التحايل على النظام، مبيناً أن هذا النموذج نشأ بعد صدور النظام، الذي أدى لتوقف أعداد كبيرة من المتسولين، ولكن بعدها عاد المتسولون أنفسهم من خلال أسلوب البيع واستغلال الطفل في البيع، مشيراً لوجود نظام حماية الطفل بشكل عام والذي يشمل الجميع سواء كانوا مواطنين، أو مقيمين.

وأشار م. أحمد بن حمد الحديثي وكيل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المساعد للتأهيل والتوجيه الاجتماعي، في ختام كلمته إلى أن القطاع غير الربحي يدعم الأسر المسجلة لديه، وأن الأنظمة موجودة والتشريعات مكتملة، مشدداً على أهمية التكامل بين هذه الأنظمة، وأن الجانب الآخر يتمثل في رفع وعي المجتمع بشكل كامل، وتوجيه فئاته بالتوقف في إعطاء المتسولين، على أن يتم توجيه هذا العطاء إلى القنوات الرسمية المختلفة التي تستطيع أن توجه هذه الأموال إلى المحتاجين، المسجلين في القنوات الرسمية.



المحور الخامس:

مراجعة قانونية للأنظمة واللوائح المتعلقة بالأطفال المتسولين:

قدم عضو هيئة التدريس بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية والمستشار القانوني د. عبد العزيز بن أحمد المزيني شرحا مفصلا عن الأنظمة واللوائح ذات الصلة بمشكلة الأطفال المتسولين، وتحديد التعديلات المقترحة عليهم، وذلك فيما يتعلق بنظام حماية الطفل ونظام مكافحة التسول، كما تطرق للوائح التنفيذية المتعلقة بهذين النظامين والتفصيلات التنفيذية التي تتولى الوزارات تنفيذها وفقا للأنظمة.

وأوضح د. المزيني أن نظام مكافحة التسول فرّق بين التسول والمتهن للتسول، مشيرا إلى أن النظام قد أوجب العقوبة على المتهن بالتسول، بينما التسول لأول مرة لا يُعاقب وهذا أمر ممتاز، كما أوضح أن عقوبة التسول لا تزيد عن ستة أشهر إلى سنة كحد أقصى، أما إذا كان التسول منظما فالعقوبة تزيد عن ذلك.

وتناول المستشار القانوني د. عبدالعزيز المزيني عددا من البنود البارزة التي وردت في نظام حماية الطفل، موضحا أن النظام قد نص صراحة على حالات الإيذاء في نصوص واضحة، وأنه لولا وجود هذه النصوص التشريعية، لحدث فراغ تشريعي واضح، لكن أنقذ نظام مكافحة التسول الزيادة التشريعية في نظام حماية الطفل، وذكر عددا من حالات الإيذاء، وبين النظام أن الإيذاء هو كل شكل من أشكال الإساءة للطفل، أو استغلاله، أو التهديد بذلك، والتحرش بالطفل جنسيا، أو الإساءة الجنسية، والنفسية والجسدية، كلها تعتبر نوعا من أنواع الإيذاء الموجهة ضد الطفل.

وأكد د. المزيني على مدى خطورة جريمة التسول بالأطفال، مشيرا إلى أن استخدام الطفل في التسول تعد جريمة، وهذا يعني أن استخدام الطفل في التسول فيها عقوبة جنائية أشد من المتهن للتسول، وهذه إضافة

جمالية في نظام حماية الطفل، مضيفا أن اللوائح التنفيذية المسؤولة عنها الوزارة، هي لوائح متقدمة ومتطورة جدا.

وأشار د. المزيني إلى أبرز الأخطاء التي يقع فيها بعض المواطنين تتمثل في عدم التبليغ على تسول الأطفال، موضحا أن هناك فراغا واضحا بسبب إجماع بعض الناس عن التبليغ بسبب الجانب العاطفي، وهي إشكالية كبيرة جدا، وقال لابد من نشر الوعي المجتمعي بهذا الجانب لتوضيح أهمية التبليغ عن التسول، بصورة عامة، والتبليغ عن استغلال الطفل في التسول بصورة خاصة.

وأشار المستشار القانوني د. عبد العزيز المزيني في نهاية حديثه إلى ضرورة وجود قناة خاصة يبلغ عبرها عن الأطفال المتسولين، مع ضرورة عدم معاملتهم معاملة المتسولين الآخرين، متوقعا أن تمثل هذه القناة إضافة مهمة في حل مشكلة تسول الأطفال.



نقترح تخصيص رقم تبليغ خاص عن الأطفال المتسولين، وعدم معاملتهم معاملة المتسولين الآخرين.

- د. عبد العزيز المزيني

المحور السادس:

جهود لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بهيئة حقوق الإنسان في توعية المجتمع وتثقيفه إزاء التسول:

بداية نقل الاستاذ أ. محمد المصري أمين عام لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان تحيات معالي الدكتورة هلا التويجري رئيس هيئة حقوق الإنسان ورئيس لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص واهتمامها بهذا الموضوع.

واستعرض الاستاذ أ. محمد المصري أمين عام لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان، جهود لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بهيئة حقوق الإنسان لمواجهة مشكلة تسول الأطفال وعرض مبادراتها.



وأوضح أ. محمد المصري أن جريمة الاتجار بالأشخاص في المملكة لها نظام خاص هو نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وقد شكلت لها لجنة معنية بمكافحة هذه الجريمة.

مؤكدًا أن جريمة الاتجار بالأشخاص من الجرائم المعقدة ولها بروتوكول واتفاقية دولية معنية بمكافحة الجريمة المنظمة انبثق عنها بروتوكول خاص لمنع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص وبخاصة فيما يخص النساء والأطفال لأنهم أغلب الضحايا، وجريمة الاتجار بالأشخاص متنوعة ومتراكبة مع عدد كبير من صور الجرائم، مثل الاستغلال الجنسي والعمل القسري والاسترقاق والاستعباد ونزع الأعضاء وإجراء التجارب الطبية، وكل قضية من هذه القضايا تعتبر قضية شائكة. وأشار أ. المصري إلى أنه وانطلاقاً من أهمية موضوع التسول، قامت اللجنة بعقد ورشة عمل، أطلقنا عليها التسول الاستغلالي، حيث تعمل

الاتجار بالبشر من الجرائم المعقدة ولها بروتوكول واتفاقية دولية انبثق عنها بروتوكول خاص لمنع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وأكثر الضحايا من النساء والأطفال وتصل العقوبة لـ ١٥ سنة سجن.

- أ. محمد المصري

اللجنة على كل ما يخص الاتجار بالأشخاص، مبينا أن اللجنة ستناقش في اجتماعها القادم هذه القضية، وستقوم اللجنة بمتابعة القضية وتدرسها على حدة، من بدايتها حتى نهايتها، وللجنة شراكات دولية، كما تقوم اللجنة بتقديم عدة خدمات، مثل توفير محامي وتقديم رعاية صحية واجتماعية.

المحور السابع:

ماذا قدم القطاع غير الربحي لمواجهة مشكلة الأطفال المتسولين: (أ):

ألقى أ. سليمان محمد العجلان المدير التنفيذي لجمعية ابتسام لمكافحة الاتجار بالبشر، كلمة تناول فيها سبل إسهم القطاع غير الربحي في مواجهة مشكلة تسول الأطفال، واستعرض في بداية كلمته مهام وواجبات الجمعية، موضحاً أنها جمعية ناشئة وتجري حالياً عدة تجهيزات واستعدادات لتوجيهها الاستراتيجي.

وعن مبادرات الجمعية، أوضح أن انطلاقة الجمعية في مجال المبادرات سيكون في عام ٢٠٢٥، مشيراً إلى قيام الجمعية بوضع ست مبادرات، وأن من ضمن هذه المبادرات مبادرة مكافحة



تسول الأطفال، موضحاً أن ما يقع تحت نظام الاتجار بالبشر عدة صور وعدة أشكال، وأن اهتمامهم بإطلاق هذه المبادرة جاء لعدة أسباب، أبرزها ندرة الجمعيات غير الربحية في هذا المجال، بجانب ندرة التوعية في هذا المجال، ومحدودية المنظمات المتخصصة في هذا الجانب، كذلك فإنه لا توجد في مركز تنمية القطاع غير ربحي، جمعيات مختصة بتسول الأطفال.

وقال العجلان إن قضية تسول الأطفال قضية دولية لها طابع سياسي، وأن وراء تسول الأطفال عصابات تكسب مئات الملايين وأن بروز ظاهرة تسول الأطفال تكون بكثرة خلال شهر رمضان.

وأوضح سليمان العجلان أن من الأهداف العامة لمبادرة مكافحة تسول الأطفال، تتمثل في تعزيز توعية المجتمع بخطورة تسول الأطفال، وكذلك تعزيز الإبلاغ عن الحالات الخاصة بالتسول، بجانب نشر ثقافة التوعية، بخطورة تسول الأطفال، بالإضافة إلى تشجيع تكثيف الجهود في تنظيم مناشط التوعية والتسول، موضحاً أن نطاق عمل الجمعية في مدينة الرياض، وذلك لأن الجمعية حالياً ليس لها فروع في بقية

ندرة الجمعيات غير الربحية العاملة في مجال التسول والاتجار بالبشر من أسباب بقاء مشكلة الأطفال المتسولين دون حل.

- أ. سليمان العجلان

مناطق المملكة، أما الجهات المستهدفة، فهي المجتمع المحلي والمدارس الابتدائية، والمتوسطة. وبين أ. سليمان محمد العجلان أن خطة الأنشطة الخاصة بمبادرة مكافحة تسول الأطفال، تتضمن برامج توعية، ومحاضرات، ومسابقات، تثقيفية، وحملات توعية، إلى جانب المشاركات في المعارض، أما الشراكات فهي مع الجهات الحكومية والمتطوعين، كذلك المنظمات المعنية بهذا الشأن، إضافة للمؤثرين، كما سيكون للوسائل الإعلامية دور، في هذه البرامج.

(ب):



أطلقنا حملة توعوية عن تسول الأطفال بمسمى «تكفى.. لا تعطيني»، وفضلنا اتباع استراتيجية جديدة تتحدث بلسان الطفل، وهي من الأساليب التسويقية العالمية الناجحة.

- أ. فهد الربيع

وفي ذات الإطار المتعلق بسبل إسهم القطاع غير الربحي في مواجهة مشكلة تسول الأطفال، تحدث أ.فهد بن عبدالرحمن الربيع المدير التنفيذي لجمعية درر لرعاية الطفولة، بالأحساء، مؤكداً أن تسول الأطفال يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتخلف الدول.

وقال إن الجمعية وبرعاية كريمة من طلال الخيرية ستطلق مبادرة تحت اسم «تكفى لا تعطيني»، وفضلنا أن نتبع استراتيجية جديدة، ليست موجهة مباشرة للمتبرع، بل تتحدث بلسان الطفل للمتبرع، ليقول له لا تعطيني، موضحا على أنها مبادرة توعوية وتنشيطية، وسوف تنطلق في شهر رمضان ١٤٤٦هـ، وسيتم نشر «البوست» الخاص بالمبادرة في اللوحات الاعلانية في شوارع محافظة الأحساء وعبر الأمانة ومواقع التواصل الاجتماعي.

وأشار الأستاذ/فهد الربيع إلى أنه ضمن إطار الجهود التي تصب في إطار نشر التوعية والتنشيط في هذا المجال،

فقد قامت جمعية درر لرعاية الطفولة، بتوقيع اتفاقية مع الأمانة في الأحساء وذلك من أجل تفعيل دور المبادرة، على نطاق واسع، موضحا أن الجمعية تهتم بالطفل وكل الجهات التي لها علاقة بالطفل.



المحور الثامن:

الجهود الإعلامية لمواجهة مشكلة تسول الأطفال:



التقارير الصحفية تؤكد أن ما بين ٩٠٪ إلى ٩٩٪ من المتسولون .. قادمون من خارج المملكة!
- د. مناحي الشيباني

وفيما يتعلق بدور الإعلام، فقد تحدث د. مناحي بن نايف الشيباني محرر الشؤون الأمنية بصحيفة الرياض، متناولاً الجهود الإعلامية لمواجهة مشكلة تسول الأطفال، حيث قال إن الصحف السعودية نشرت مئات المقالات والتحقيقات في مجال التوعية بمخاطر التسول، تتمثل في جميع الأشكال الإعلامية، مثل التقارير الصحفية، والمواد الخيرية، والتحقيقات الصحفية، والتغطيات الإعلامية وذلك لتوضيح مخاطر التسول، مشيراً لجهود صحيفة الرياض تحديداً في تغطية حملات التسول في مختلف الوزارات، منها، وزارة الداخلية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وأضاف أن وسائل الاعلام الفضائية صارت تشارك في الحملات الأمنية التي تنفذها وزارة الداخلية موضحاً أن الهدف من وراء كل ذلك هو تقديم توعية للمواطن بمخاطر التسول وكذلك مخاطر استغلال الأطفال.

وأوضح د. مناحي الشيباني، أن التقارير الصحفية التي أجرتها صحيفة الرياض كشفت أن ما بين ٩٠٪ إلى ٩٩٪ من المتسولون .. قادمون من خارج المملكة، حيث يقومون باستغلال الأطفال الذين يتم شراؤهم في الخارج، مشيراً لارتفاع الوعي المجتمعي بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

تاسعاً: الحوار:

عقب فراغ المتحدثين الرئيسيين من كلماتهم التي تناولت مشكلة الأطفال المتسولين من عدة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والأمنية والقانونية، دعا صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال المشاركين والحضور للنقاش والحوار، ونلخص لكم أبرز المداخلات:

تحدثت في البداية د. مستورة بنت عبيد الشمري عضو مجلس أمناء «طلال الخيرية»، وعضو مجلس «الشورى» سابقاً، مشيدة بجهود ومبادرات صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال، وقالت إن سموه صاحب مبادرات رائدة في المجال الاجتماعي والإنساني. ونوهت بما تم طرحه من آراء وأفكار مستنيرة من جانب المتحدثين الرئيسيين في الحلقة حول موضوع مشكلة الأطفال المتسولين، مُشيرةً إلى أن الجهود التنفيذية في هذه القضية الشائكة كبيرة، وأن ما تم من نقاش، يؤكد لنا جوانب مهمة، أولها عدم وجود فراغ تشريعي في مجال الأنظمة المتعلقة بمكافحة التسول وهذا يؤكد حرص القيادة الرشيدة بقيادة مقام خادم الحرمين الشريفين وسمو سيدي ولي العهد على الإجراءات التشريعية.

وأوضحت د. مستورة الشمري أن هناك ترابطاً بين هذه الأنظمة، سواء نظام مكافحة التسول، أو الاتجار بالبشر، أو نظام حماية الطفل وأن ما يعيننا في هذا الجانب، هو البعد



نحن مسؤولون عن إبراز الصورة
الحسنة للمجتمع السعودي.
- د. مستورة الشمري

التنموي والاجتماعي والسياسي، فالجانب الاجتماعي والتنموي مكفول، بما تم تشريعه في منظومة التشريعات والأنظمة الموجودة لدينا في المملكة، ونحن نعرف أن هناك سعة في الأمر، وتتوفر مرونة في الأنظمة، حيث تتيح تعديل الأنظمة، لإضافة أنظمة جديدة، مؤكدة أن قيادات البلاد حريصة على هذا الجانب. وأشارت إلى مسألة النقص الكبير في الدراسات الاجتماعية.

وتطرق د. مستورة إلى بعض الممارسات السلبية في المجتمع، منها موضوع التسول، بصورة عامة ومن ذلك التسول المقتنع الذي يطلقون عليه بائع متجول، وأوضحت أن هذا الأمر له تأثير سلبي على ملف حقوق الإنسان وخرق الاتفاقيات الدولية، وقالت إن ميثاق المستقبل الذي تم توقيعه في نيويورك مؤخراً من قبل القادة كان يتعلق بملف حقوق الإنسان، لذلك لابد من الاهتمام بالتنفيذ، وهذا الأمر يعني ضمان قوانين محلية لإنفاذ المعاهدات.

✦ **من جهته، تحدث د. حمد محمد الرزین** قاضي الاستئناف سابقاً والمستشار القانوني، قائلاً إننا نتعامل مع نظام من عشر مواد، (نظام مكافحة التسول)، حيث يعتبر ذلك إنجازاً حقيقياً، مشيراً إلى أن مشكلة التسول انحسرت قليلاً قبل (١٠) سنوات وبدا ذلك واضحاً في الطرقات وفي الشوارع والأسواق، لكن عادت للظهور مرة أخرى العام الماضي، ويظهر التسول مرة أخرى أمام بعض المساجد، مطالباً بعقوبات رادعة توقع على المتسولين، مضيفاً أن واقع التسول اليوم يتطلب إلى رفع اقتراحات في هذا الصدد لعدة جهات، حكومية وغيرها، حسب المقتضيات الرسمية بغرض إيجاد أساليب علاجية وعقوبات إضافية ومشددة تجاه من يستغلون الأطفال في التسول.



وتطرق د. حمد الرزین إلى العقوبات في النظام، وقال يجب أن تكون رادعة، فبعض العقوبات المقررة في الأنظمة حالياً غير رادعة، فمثلاً ست أشهر سجن، مع غرامة ٥٠,٠٠٠ ريال، غرامة لا تعني شيئاً، كما أن النظام قيد القاضي في بعض المواد، فمثلاً مضاعفة العقوبة لا تزيد عن مرة واحدة في حال العود، فالقاضي لا يستطيع أن يزيد العقوبة بأكثر من ١٠٠,٠٠٠ ريال، أما

تفاقم وتطورت ظاهرة الاحتيال والتسول الإلكتروني باستخدام تقنيات حديثة، وأصبحت تقتحم خصوصيات الناس، وفق خطط ممنهجة لهذه الأعمال.

- د. حمد الرزین

في حال التشكيل العصابي فالعقوبة هي سجن سنة و غرامة ١٠٠,٠٠٠ ريال، كذلك فالقاضي لا يستطيع في هذه الحالة أن يزيد العقوبات عن ٢٠٠,٠٠٠ ريال وسجن سنتين، مضافاً أن الإشكالية في اعتماد التسول كمخالفات ولم يعتمد كجريمة..

وتطرق د. الرزين إلى أن استخدام الطفل في التسول يجب أن يعتبر جريمة وليس مخالفة، وأيضاً موضوع ولاية وحضانة الطفل المستغل في عمليات التسول، ففي حال ثبت للوزارة وجود طفل سعودي مع رجل، أو امرأة ويتم التسول به، فإن للوزارة الحق في الرفع للمحكمة المختصة بطلب لرفع الحضانة والولاية على الطفل، ويمكن إيداعه في دار رعاية للطفل.

كما تحدث د. حمد الرزين عن مشكلة التسول الإلكتروني واستخدام التقنية الحديثة في التسول، مشيراً إلى أن التسول الإلكتروني يقتحم خصوصيات الناس، وهو احتيال إلكتروني منظم وفق خطة ممنهجة لهذه الأعمال وللأسف هناك استجابة من أفراد المجتمع، وشدد د. حمد الرزين في ختام حديثه، على ضرورة تقديم الاقتراحات بتقوية نظام مكافحة التسول واللوائح التنفيذية، فيما يتماشى مع حجم التسول باعتباره جريمة وليست مخالفة.

✦ وتحدث د. محمد بن عبد الرحمن العيسى المدير التنفيذي للجمعية الوطنية

للخدمات المجتمعية «أجود»، موضحاً دور الجمعية النافذ والتي تتشرف برعاية معالي وزير الصحة لها، وتضم في عضويتها عدداً من الشخصيات من أصحاب السعادة المعالي ممثلي للجهات الحكومية، مشيراً إلى أن نشاط الجمعية يختص برعاية المرضى النفسية، حيث تقدم لهم الجمعية عدة خدمات نفسية والتي تمكنهم من استعادة حالاتهم الطبيعية، بجانب قيام الجمعية بتقديم خدمات الإيواء للمرضى النفسيين.



وحول مشكلة التسول، أكد د. محمد العيسى أنها تشوه المشهد الحضري للبلاد وتسيء للإنسان بطريقة، أو بأخرى، وأن قضية الأطفال المتسولين تتقاطع مع هذه القضية، مؤكداً أن القطاع الخيري، أو القطاع الثالث من أكثر الجهات المؤهلة لتولي مهام وواجبات هذه القضية، مع ضرورة تمكينه بالدعم المادي، والدعم المعنوي، والدعم التشريعي، مشيراً إلى أن ممارسات بعض الجهات بالقطاع الثالث فيها نوع من المرونة، وأوضح العيسى أن هناك إيماناً بهذا القطاع بالقضية وبمعالجتها مجتمعياً، فإذا ما وجدت جمعيات القطاع الثالث تمكيناً حقيقياً فهي قادرة على أداء دورها.

وقال د. محمد العيسى: يمكن أن تكون مؤسسة طلال الخيرية، هي النواة، والداعم، والممكن للقطاع الثالث،

القطاع الثالث مؤهل لمعالجة قضية التسول مع ضرورة تمكينه مادياً، ومعنوياً وتشريعياً..

- د. محمد العيسى



سيما وأن أهدافها تتقاطع مع كثير من أهداف الرؤية، مشيراً إلى أن القطاع الثالث فيه من النضج، وفيه من الوعي، وفيه من الكوادر التي تجعله قادراً على قيادة هذا الملف.

❖ وبدوره تحدث د. بدر ناصر القحطاني

عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، معقبا على الكلمات والاستعراض الذي تم حول مشكلة تسول الأطفال، وما تم طرحه من آراء ومقترحات، حيث تطرق إلى مسألة صعوبة وصول الباحثين والاكاديميين المهتمين بدراسة الظواهر الاجتماعية إلى المعلومات والإحصاءات المتوافرة لدى الجهات الحكومية المسؤولة عن الظواهر الاجتماعية، موضحاً بأنها تعد مسألة فيها إشكالية كبيرة، وأشار إلى أن أحد الكليات السعودية تعمل على دراسة وطنية حول موضوع اجتماعي ذي صلة، وكان من المفترض أن تكون مدتها ستة أشهر، وحتى الآن مضى عليها نحو أكثر من

كيف تريدون للجامعات والكليات الاجتماعية دراسة مشكلة الأطفال المتسولين.. وهي لا تستطيع الوصول للإحصاءات والبيانات الرسمية عن المشكلة؟

- د. بدر القحطاني

عام، هذا بسبب صعوبة الحصول على الإحصاءات والتي تحد من سرعة الوصول إلى النتائج، خاصة إذا كان الموضوع يتعلق بسرية المعلومات والبيانات.

❖ وأشادت د. تهاني بنت عبد الرحمن الصغير

(الإدارة العامة للمسؤولية المجتمعية والعمل التطوعي بوزارة التعليم)، بمستوى النقاشات خاصة فيما يتعلق بموضوع الطفولة بصورة عامة، وأشارت لدعم وزارة التعليم ومعالي الوزير لمسألة الطفولة المبكرة، وتطرفت إلى مبادرات المسؤولية المجتمعية في وزارة التعليم والجوانب الإنسانية والتربوية، منها قبول الطلاب الوافدين حتى في حال انتهاء أوراقهم الثبوتية. وأكدت د. تهاني على اهتمام الوزارة بالجوانب الأسرية للطلاب، ومنها التشدد في غياب الطلاب، لأنه دليل



على وجود مشاكل أسرية، وأشارت إلى شراكات الوزارة مع القطاع غير الربحي في عدد من المبادرات وتفعيل دور الجمعيات خاصة في المناطق النائية، إلى جانب شراكة الوزارة مع «موهبة»، وهي كلها مبادرات تنموية ومجتمعية، وقالت إن انتشار ظاهرة التسول بكثرة في شهر رمضان يتطلب بذل الجهود لمعالجة هذه المشكلة.

- عقب ذلك اطلع الحضور على فيديو تعريفى عن مركز إيواء الأطفال فاقدى الرعاية الذي افتتحه طلال الخيرية في محافظة جدة بالتعاون مع جمعية طفولة آمنة، الذي سيقدم حزمة من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، لتوفير بيئة آمنة ودائمة لهؤلاء الأطفال الذين هم أكثر حاجة لرعاية أسرية واجتماعية ونفسية، وسيقوم المركز بإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع بشكل آمن ومستقر، بما يتوافق مع مبادئ نظام حماية الطفل، وكذلك يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الطفولة، لضمان تحقيق أقصى مستوى مثالي لرعاية الطفل.





- ونوه المشاركون بالجهود الرائدة التي تقوم بها «أوقاف طلال»، وذراعها مؤسسة طلال الخيرية وما تقدمانه من مبادرات ودعم مال وعيني كبير دعما للجهود التي تصب ضمن إطار مكافحة ظاهرة التسول بصورة عامة وتسول الأطفال بصورة خاصة، بجانب الدعم المقدم منهما لرعاية الطفولة بصورة عامة وحفظ حقوق الطفل اجتماعيا وصحيا ونفسيا.

- وقد توافق المشاركون على تنظيم ملتقى واسع وعريض، في القريب العاجل، يتناول كافة الجوانب المتعلقة بمشكلة الأطفال المتسولين، وذلك بمشاركة واسعة لمختلف الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص والقطاع الثالث، بجانب إطلاق حملات توعوية وتثقيفية متخصصة تشارك فيها الجهات المعنية لرفع الوعي المجتمعي.

”تعقيب سمو الأمين العام:“

وفي ختام نقاشات الحلقة، تحدث سمو الأمير عبد العزيز بن طلال أمين عام «طلال الخيرية»، مقدماً شكره وتقديره لجميع المشاركين على تفاعلهم مع موضوع الحلقة، كما تناول سموه عدداً من النقاط، التي رصدها من خلال أعمال الحلقة، مشيراً إلى أن التوعية ليست موجهة فقط للمجتمع، بل لكل الجهات والقطاعات وجميع الأفراد الذين يعملون فيها، الأمنية، والاجتماعية، والتربوية وغيرها، وهو موضوع يتفق حوله الجميع.

وفي ختام تعقيبته، قدم سمو الأمير عبد العزيز بن طلال شكره لكل الجهات الأكاديمية والحكومية، والتعليمية والمؤسسات التنموية، والمانحة، وكذلك الجمعيات على الحضور وعلى اهتمامها بموضوع حلقة النقاش الشائك، وأكد سموه أن اهتمام الهيئات والوزارات بجلسة اليوم والجلسات المختلفة، يدل على اهتمام قادة هذا البلد بحل المشكلات المجتمعية، **وقال**

إن «طلال الخيرية» على استعداد للمساهمة في أي

مبادرة وأن باب المؤسسة مفتوح للجميع، كما عبر سموه عن إعجابه بما قام به فريق العمل في المؤسسة بإخراج حلقة اليوم بطريقة رائعة، وهو جهد مقدر.



طلال الخيرية

TALAL FOUNDATION

الاستثمار في الإنسان

التوصيات





اجتهدت «طلال الخيرية» في حصر التوصيات الواردة في الكلمات الرئيسية، والتعليقات الجانبية وصاغتها في التوصيات الآتية، والتي تُعبر عن «رؤية» طلال الخيرية وتطلعاتها إزاء تطوير مشكلة الأطفال المتسولين ولا تُعبر هذه التوصيات بالضرورة عن المواقف الرسمية للجهات الحكومية المشاركة

التوصية الثالثة:

التوصية للقطاع غير الربحي بالعمل على تنظيم ملتقى/ أو مؤتمر موسع تُشارك فيه الجهات الحكومية والخيرية والشرعية لبحث الجوانب التشريعية المتصلة بموضوع الأطفال المتسولين، وعرض اللوائح الإجرائية ذات الصلة، ومراجعة محتوى الخطاب الشرعي السائد المتعلق بـ«الصدقات» بما يجعله متوافقاً مع الأنظمة ذات الصلة.

التوصية السادسة:

التوصية للجهات الحكومية ذات الاختصاص بالظواهر الاجتماعية بتسهيل إطلاع مراكز الدراسات والباحثين على البيانات والمعلومات المتوافرة لدى الجهات الحكومية ذات الصلة بموضوع الأطفال المتسولين، بما يُمكن الباحثين من إجراء الدراسات والبحوث، والوصول للنتائج المتطابقة مع حجم المشكلة، وبما يُساعدهم على بناء الحلول والتصورات الفاعلة التي تُساعده صُناع القرار على معالجة المشكلة من جذورها.

التوصية الثانية:

التوصية للمنصات الالكترونية المختصة في تلقي التبرعات مثل (إحسان، وقف، ... إلخ) لتخطيط وتنفيذ الحملات التوعوية التي تستهدف تغيير «قناعات المتعاطفين مع الأطفال المتسولين في الشوارع»، بما يجعل المتبرعين عناصر مساندة للقضاء على المشكلة، مع تبني خطاب إعلامي مؤثر ومعاصر وراصد للمشكلة، ومُقدم للحلول، ومحفز على التعاون مع الجهات الرقابية في مساعيها نحو تطوير المشكلة.

التوصية الخامسة:

التوصية للجهات التشريعية بإعادة النظر في مقدار العقوبات الواردة في الأنظمة ذات الصلة بمشكلة الأطفال المتسولين، بما يجعلها متوافقة مع فداحة الجريمة، ومع مقدار البالغ المتحصلة لدى ممتنهي التسول، وبما يجعلها عقوبات رادعة للآخرين.

التوصية الأولى:

التوصية لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالنظر في تبني الحملات التوعوية التي تستهدف رفع مستوى الوعي بالأنظمة ذات الصلة بالأطفال المتسولين، لدى منسوبي الجهات الحكومية والخيرية المهتمة بالموضوع.

التوصية الرابعة:

التوصية لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة المالية، والجهات المختصة بدراسة التحديات والعقبات الإجرائية والتنظيمية والتمويلية التي تواجه منظمات القطاع غير الربحي في مجال الحصول على عقود إسناد الخدمات الحكومية ذات الصلة بتشغيل الدور الإيوائية لفئة الأطفال المتسولين، بما يعزز دور القطاع غير الربحي في مواجهة مشكلة الأطفال المتسولين.

التوصية السابعة:

التوصية لمجلس شؤون الأسرة بالنظر في عقد حلقة نقاش متخصصة يحضرها قادة القطاعات الحكومية المختصين بتطبيق الأنظمة المتعلقة بالأطفال المتسولين بغرض مراجعة الإجراءات المعمول بها، وتقديم الحلول اللازمة لمعالجة حالة الضبابية القائمة في بعض الممارسات، ورفع مستوى الوعي لدى جميع الأطراف.

التوصية العاشرة:

التوصية لمجلس شؤون الأسرة بالتواصل مع الجهات على المستوى الإقليمي للاستفادة من تجاربهم وممارساتهم للإسهام في القضاء على مشكلة الأطفال المتسولين.

التوصية الثالثة عشرة:

مطالبة القطاع غير الربحي بتمويل الدراسات والبحوث حول مشكلة التسول، بصورة عامة وتسول الأطفال بصورة خاصة، وكشف أبعادها وتأثيراتها اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً.

التوصية السادسة عشرة:

التوصية لوزارة البلديات والإسكان بالعمل على إيضاح مبادراتها وجهودها في مجال تأهيل الباعة الجائلين، وتوفير عناصر التمكين لهم، بما يساهم في تحويل المتسولين إلى عناصر منتجة ونافعة للمجتمع.

التوصية الثامنة:

التوصية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بتشجيع القطاع غير الربحي على تأسيس جمعيات متخصصة في مواجهة مشكلة الأطفال المتسولين.

التوصية الحادية عشرة:

التوصية لوسائل الاعلام التقليدية والحديثة والاجتماعي بمضاعفة الجهود التوعوية لإشراج المجتمع المختلفة بعدم الاستمرار في إعطاء المتسولين، أو توجيه تبرعاتهم عبر القنوات الرسمية والجهات المختصة بدعم الفقراء والمحتاجين.

التوصية الرابعة عشرة:

التوصية للجهات التشريعية بإعادة دراسة الأنظمة واللوائح ذات الصلة، بما يضمن تصنيف ممارسة التسول كجريمة وليست مخالفة، سيما مع تطور أساليب التسول واستخدام التقنيات الحديثة في الاحتيال وبمختلف أنواع التسول.

التوصية التاسعة:

التوصية للجامعات والكليات والأقسام الاجتماعية بالتوسع في إعداد الدراسات العلمية المعنية برصد مشكلة الأطفال المتسولين وتقديم الحلول المبتكرة والحديثة المتوافقة مع حجم المشكلة.

التوصية الثانية عشرة:

التوصية للقطاع غير الربحي بالاستمرار في عقد حلقات النقاش وورش العمل لتوسيع دائرة النقاشات حول مشكلة تسول الأطفال والمساعدة في وضع الحلول المبتكرة التي تستأصل الظاهرة.

التوصية الخامسة عشرة:

التوصية لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بإعداد وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التسول، وحشد الموارد الحكومية والخيرية نحو مواجهة مشكلة التسول والقضاء عليها.



أوقاف طلال
TALAL ENDOWMENT

شركة
المفادنية للاستثمار
AL FAKHRIYA INVESTMENT CO.

طلال الخيرية
TALAL FOUNDATION

طالال الخيرية

TALAL FOUNDATION

الاستثمار في الإنسان

